اعادته بنقضه المشترك فلا اخر منعه ولو تعاونا على اعادته
بنقضه على مشتركا كما كان ولو انفرد احدهما وشرط لنفسه
يادة جاز وكانت في مقابلة عمله في نصيب الاخر ويجوز ان
على اجرا لما والقاء التبن في ملكه على مال ولو تنازعا جدارا
ملكهما فان اتصل ببناء احدهما بحيث يعلم انهما بنيا معا
اليد والا فلهما فان اقام احدهما بينة قضي له والا حلفا فان
او لا جعل بينهما وان حلف احدهما قضي له ولو كان لاحد
عليه جذوع لم يرفع والشفف بين علو وسفل غير كجدار بين
مالكين فينظر ايمكن احداثه بعد العلو فيكون في يدهما والا
فلصاحب السفل والله اعلم **باب الحوالة** يشترط
لها رضى المحيل والمحتال لا المحال عليه في الاصح ولا تصح على
من لا دين عليه وقيل تصح برضاه وتصح بدين لازم وعلى
المقلي وكذا المتقوم في الاصح وبثمن في مدة الخيار وعليه في
والاصح صحة حواله المكاتب ليتديه بالنجوم دون حواله السيد
عليه ويشترط العلم بما يحال به وعليه قدرا وصفة وفي قول
تصح بابل الدية وعليها ويشترط تساويهما جنسا وقدرا وكذا

كذا

كأنه يجعل له سهم من الجدار وسهم من الجدار

فرع

المحيل بالمحتال عن المحتال

حلولا واجلا وصحة وكسرا في الاصح ويبرأ المحيل
عن دين المحتال والمحال عليه عن دين المحيل عن دين المحتال
والمحال عليه عن دين المحيل ويتحول حق المحتال الى ذمة المحال
عليه فان تعذر بفلس او جحد وحلف ونحوها لم يرجع المحيل
ولو كان مفلسا عند الحواله وجهله المحتال فلا رجوع له وقيل
له الرجوع ان شرط يسارة ولو احال المشتري بالثمن فرد
المبيع بعيب بطلت في الاظهر او البايع بالثمن فوجد المردلم تبطل
على الاصح ولو باع عبدا واحال بثمنه ثم انفق المتبايعان
والمحال على حريته او ثبت بينه بطلت الحوالة وان كذبهما
المحال على الاصح لكن لا بينه حلفاه على نفي العلم ثم يأخذ المال
من المشتري ولو قال المستحق عليه للمستحق وكلتك بقبض
لي وقال المستحق احلتني او قال اردت بقولي احلتك الوكاله
وقال المستحق بل اردت الحواله ضرق المستحق عليه يمينه
وفي الصورة الثانية وجه وان قال احلتك فقال وكلتني
صدق الثاني بيمينه **باب الضمان** شرط الضامن
الرشد والمضمون له ضمان مجنون عليه بفلس كثمراه وضمان عبد

فرع